جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

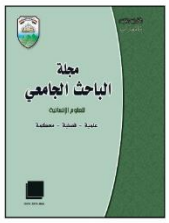

متطلبات تطوير المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

شيخة حسن رحب
قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن

الكلمات المفتاحية:
المكتبات الجامعية، المتطلبات، مجتمع المعرفة،

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات القانونية الإدارية والبشرية المالية والتقنية، وهدفت الدراسة إلى تطوير المكتبات الجامعية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، ولتحقيق ذلك استخدام المنهج الوصفي الوثائقي لمراجعة الأدب النظري المرتبط بموضوع الدراسة، القائم على جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليليها، ومن ثم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها:

1- تدني مستوى واقع البيئة الداخلية للمكتبات الجامعية في جميع المجالات، وذلك لما تعانيه المكتبات من ضعف وقصور في بنيتها التحتية، ومواردها، ونظمها وإدارتها وهياكلها، ولا يوجد سوى خطط لا تمت بصلة من التنفيذ في واقع المكتبات الجامعية في اليمن.

2- أن توفر متطلبات مجتمع المعرفة لتطوير المكتبات أصبحت أمرًا ضروريًا ومطلبًا جوهريًا لمواكبة التطورات المعاصرة.

3- أن توفر متطلبات مجتمع المعرفة أصبح أمرًا ضروريًا لأنشاء المكتبات وتصميمها في العصر الرقمي.

وخلص البحث إلى عدد من التوصيات والمقترحات لمعالجة المشكلة قيد الدراسة.

متطلبات تطوير المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

Requirements for the development of Yemeni university libraries in light of the requirements of the knowledge society

Sheikha Hassan Rahb

Department of Administration and Foundations of Education, Faculty of Education, Ibb University, Yemen

Keywords:

University Libraries, Requirements, Knowledge Society,

Abstract:

The study aimed to identify the legal, administrative, human, financial and technical requirements for the development of university libraries in the light of the requirements of the knowledge society. By reviewing the theoretical literature related to the subject of the study, which is an office method based on collecting, tabulating and analyzing data and information, and then reaching to a number of conclusions and recommendations; the most prominent of which are:

1 -There is a low level of the reality of the internal environment of university libraries in all areas of the internal environment due to the weakness and shortcomings of libraries in their infrastructure, resources, systems, management and structures; and there are only plans that are not related to implementation in the reality of university libraries in Yemen.

2- The availability of the requirements of the knowledge society for the development of libraries has become a necessary matter and an essential requirement to keep pace with contemporary developments.

3- Availability of digital library system requirements has become a necessary and essential requirement for creating and designing libraries in the digital age.

The research concluded a number of recommendations and proposals to address the problem under study.

الإطار العام للبحث

أولًا: مقدمة الدراسة:

تواجه المكتبات الجامعية في الوقت الراهن تحديات متسارعة ومتزايدة، بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي، والثورة المعرفية، والتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها الحياة المعاصرة؛ وهو ما يستوجب على المكتبات الجامعية ضرورة مواكبة تلك التطورات، وذلك عبر السعي نحو التجويد والتحسين والتطوير لإداراتها ونظمها الخدمية والإدارية بصورة مستمرة؛ من أجل تحقيق التميز والتنافس على المستوى المحلي والدولي والعالمي.

ولذلك فَإِنَّ المكتبات ملزمة بمواكبة التطوير التكنلوجي والمعرفي؛ لتلبي متطلبات مجتمع المعرفة، المجتمع الذي يقوم على أساس المعارف والإنتاج الفكري المتقدم الذي يمثل نوعية جديدة من النظم الحياتية، ويتضمن فهمًا كاملًا لتوزيع المعارف، والحصول على المعلومات، والقدرة على تحويل المعلومات إلى معارف للاستفادة منها في واقع المجتمع (Naim & Maria, 2010, 28)، والمتطلع إلى مستقبل مزدهر؛ يستند إلى الإبداع، والابتكار التقنيK وقوة المعلومات والمعارف؛ ليصبح لديه القدرة على تحقيق نتائج إيجابية في المجال التعليمي والاقتصادي، وتحقيق التكيف في الحياة الاجتماعية وحماية البيئة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التنموية ومواجهة التحديات المستقبلية (Getachew, 2015,7).

ومجتمع المعرفة لا يتحقق إلا بوجود مؤسسات تعليمية تنشر المعرفة، منها المكتبات؛ إِذْ تُعَدُّ أحد المكونات الرئيسة المعنية بتوفير مصادر المعرفة، ومتابعة المعارف العلمية، سواء من ناحية إنتاجها، أم من ناحية نشرها بين الأجيال المعاصرة والقادمة.

من هذا المنطلق ينبغي على الجامعات الاهتمام بتطوير مكتباتها وفقًا لأحدث التجهيزات والوسائل المادية والتقنية، وتنمية معارف العاملين فيها بتطوير خبراتهم باستمرار؛ لِأَنَّ المكتبات وجدت لتكون صرحًا للتعليم ومركزًا للثقافة والدراسة، وإيجاد جيل واعٍ ومثقف قادر على تحمل مسؤولياته والنهوض بوطنه، وتعد المكتبات من أهم المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى تنمية المهارات المعرفية والثقافية لدى فئات وشرائح المجتمع، والعمل على صقلها(العطاب، 2016، 2)، وَتُعَدُّ المكتبات الجامعية من أرقى أنواع المكتبات، وأهم المرافق في مجال المعلومات، فهي بمنزلة القلب للجامعات، وأهم رافد من معارف الباحثين وعلومهم.

ولذلك أقيمت المؤتمرات والندوات الداعية لتحسين المكتبات وتطويرها وضرورة مواكبتها للتطورات الحديثة، فقد تبنت اليونسكو، البيان الرسمي للمكتبات، بتقديم إرشادات حول تأسيس المكتبات وإداراتها، وأكد البيان أنّ المكتبات هي شرط أساسي لاكتساب العلم مدى الحياة، والاستقلال في اتخاذ القرار، والتنمية الثقافية

للأفراد والجماعات، وعامل أساسي في تعزيز السلام والرفاهية (هينرخ بل، 2009، 5).

كما أدرجت الأمم المتحدة، في عام 2015، المكتبات ضمن أولويات أعمالها في برنامج تنفيذ جدولة 2030م للتنمية المستدامة؛ حيث أكدت أَنّ للمكتبات قيمة في تحقيق الأهداف المُتعلقة بالجوانب الصحية والتعليمية، والاقتصادية، والثقافية..."(الأمم المتحدة، 2015، 9).

وعلى الصعيد العربي شهدت أروقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية آلية جديدة للتعاون العربي الصيني؛ في مجال المكتبات والمعلومات في عام 2015؛ حيث تم التوقيع على مذكرة وضعت خطوطًا عريضة لتطوير المكتبات وبيان أهميتها في تطوير الفرد والمجتمع (جاد، 2015، 7)، وعُقد مؤتمر في جامعة عين شمس (2004) تمحورت موضوعاته حول تطوير المكتبات ودورها في إرساء مجتمع المعرفة، والاستفادة من التطور التقني فيها (شوكت، 2005، 249).

فضلًا عما أسندته بعض الدراسات العربية، التي أكدت ضرورة الاهتمام بتحسين المكتبات الجامعية وتطويرها، وأبرزها دراسة كل من: البداعية (2017)، والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (2017)، والقلع (2017)، ورشيدة (2016)، ووهيبة (2016)، وإبراهيم (2009)؛ إِذْ أكدت جميعها ضرورة الاهتمام بالمكتبات وضرورة تطويرها لما تعانيه من ضعف في جميع جوانبها.

أما على المستوى الوطني، فتبذل اليمن محاولات متعددة لإصلاح الجانب الإداري والخدمي للجامعات، ومنها المكتبات من أجل ملاحقة التطورات والتغييرات المتسارعة محليًا وعالميًا؛ فقد قامت بمراجعة مؤسساتها، وهياكلها، وعُقدت العديد من الندوات والمؤتمرات الداعية إلى تطوير الجامعات، ومنها المكتبات؛ ولتحقيق ذلك عملت الحكومة اليمنية على تطوير عدد من الاستراتيجيات الوطنية، منها: الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والدراسة العلمي (2006–2010) والرؤية الاستراتيجية لليمن (2025)، ودراسة كل من الشويطر، (2020)، وشريان (2021)، والصبري (2017)، ورحب (2014)، والسامعي (2014)، والبخيتي (2008)، والفضلي (2006)، والقدسي (2003)، وتؤكد جميعها ضرورة الاهتمام بتطوير المكتبات الجامعية اليمنية بما يتوافق مع التقدم التكنولوجي والمعرفي، وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود الدراسية حول المكتبات الجامعية، فإن هناك ندرة في الدراسات السابقة، وفجوة معرفية، وشواهد ميدانية تؤكد ضرورة القيام بدراسة علمية لتطوير المكتبات الجامعية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؛ لذلك تهدف الدراسة الحالي تناول هذا الموضوع، وهو ما يسد هذه الفجوة المعرفية، والندرة العلمية الملحوظة في هذا المجال، وخاصة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم العالي في اليمن والخطط والمشاريع التطورية التي استهدفتها الرؤية الاستراتيجية لليمن (2025)، والرؤية الوطنية (2030) والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006، 2010)، فَإِنَّ ذلك لم يكن إلا مجرد رؤى نظرية قلما وجدت طريقها للتنفيذ بإجراءات واضحة؛ ومن ثم فإن التعليم الجامعي ما زال يواجه العديد من التحديات، وخاصة في مجال المكتبات، أبرزها التحديات التي تواجهها المكتبات على مستوى التقدم التكنولوجي، والانفجار المعرفي، وتزداد هذه التحديات صعوبة وحِدةً في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وكذلك شحة الموارد المالية، كل تلك التحديات والمشكلات زادت من اتساع الفجوة بين واقع المكتبات الجامعية والتقدم التكنولوجي المعاصر.

علاوة على ذلك فإن المكتبات لا تزال تواجه العديد من جوانب الضعف والقصور في أنشطتها، ووظائفها الخدمية والإدارية، وذلك ما أكدته التقارير الرسمية والدراسات المحلية، منها: تقرير التنمية البشرية لليمن (2014)، وتقرير منظمة الأمم المتحدة اليونسكو (2009)، وتقرير البنك الدولي (2010)، ودراسة كل من الحداد (2022)، وشريان (2020)، والصبري (2017)، والعلايا (2017)، ورحب (2014)، والسامعي (2014)، وشرف الدين (2014) والحاج (2014)، والبخيتي (2008)، والأديمي، (2007)، والقدسي (2003)، حيث أكدت جميعها أَنَّ ما تعانيه المكتبات الجامعية من عجز وضعف يرقى إلى مستوى الأزمات والتحديات، ومن ثم ضُعف قدرتها على تلبية متطلبات الجامعة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود حول المكتبات الجامعية، فإن هناك فجوة معرفية وندرة علمية، وشواهد ميدانية تؤكد ضرورة القيام بدراسة علمية لتطوير المكتبات الجامعية، من زاوية متطلبات مجتمع المعرفة، لما تمثله من دور فاعل في دعم الخطط التنموية؛ ولذلك استهدفت الدراسة الحالية تناول هذا الموضوع، وهو ما يسد هذه الفجوة المعرفية، والندرة العلمية الملحوظة في هذا المجال.

ومما سبق يمكن؛ تحديد موضوع الدراسة في الآتي:

ما متطلبات تطوير المكتبات الجامعية في اليمن في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير المكتبات الجامعية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الأسس الفكرية لكل من (المكتبات الجامعية اليمنية، مجتمع المعرفة) وفقًا لما أشار إليه الأدب النظري السابق؟.
- ما واقع المكتبات الجامعية اليمنية وفقًا لما أشارت إلية التقارير الرسمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؟.

- ما المتطلبات القانونية الإدارية، والبشرية المالية، والتقنية، لتطوير المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟.

رابعًا: أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في عدد من الجوانب، منها:

- يتوقع أن تسهم هذا الدراسة في تقديم معرفة نظرية للمكتبات الجامعية، ولمجتمع المعرفة بما يمثل إضافة معرفية إلى المكتبات الجامعية اليمنية.

- تعد هذا الدراسة من البحوث العلمية الحديثة التي تسعى إلى توظيف متطلبات مجتمع المعرفة؛ لتطوير المكتبات الجامعية اليمنية وفقًا لمتطلبات مجتمع المعرفة.

- أَنَّ النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة قد تفيد الباحثين والمهتمين في تطوير المكتبات الجامعية وتطويرها وفقًا لمتطلبات مجتمع المعرفة.

- هذا الدراسة تعد محاولة علمية تتم لأول مرة، بحسب علم الباحثة، تهدف إلى تطوير المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

خامسًا: منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي، عبر مراجعة الأدب النظري المرتبط بمتغيرات الدراسة القائم على جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليليها، والتوصل إلى نتائج متعلقة بالمتطلبات الرئيسة لتطوير المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

سادسًا: المصطلحات العلمية للبحث:

1-التطوير:

عرفه المؤتمن (2004، 30) بِأَنَّهُ: "جهد ونشاط طويل المدى يستهدف تحسين قدرة التنظيم في المؤسسة لحل المشكلات وتحديث نفسه ذاتيًا، من خلال إدارة تشاركية تعاونية فعالة لمناخ التنظيم".

وعرفه العلايا (2017، 10) بِأَنَّهُ: "آلية استشرافية مقصودة تتم عبر مجموعة من المراحل المتتابعة لتنظيم الموارد والأنشطة بغية تحقيق الانتقال المنظم من وضع راهن ضعيف إلى وضع مستقبلي قادر على التقدم والإنجاز"

التعريف الإجرائي للتطوير:

يعرف التطوير إجرائيًا بِأَنَّهُ: مجموعة من العمليات والإجراءات والأفكار والبرامج الهادفة إلى توظيف متطلبات مجتمع المعرفة في عملية رفع كفاءة أداء، وخدمات المكتبات الجامعية اليمنية، وتسهم في تحقيق أهدافها المعرفية سواء للمستفيدين الداخليين، أم الخارجيين، بما يمكنها من إحداث التحول في وظائفها وفقًا لمتطلبات مجتمع المعرفة.

2- المكتبات الجامعية:

عرفها الحداد (2003، 8) بِأَنَّهَا: "مؤسسات ثقافية علمية تعمل على خدمه مجتمع الجامعة من الطلبة والأساتذة والباحثين؛ وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في

دراساتهم وأعمالهم من الكتب والدراسات والدوريات والمطبوعات الأخرى".

وعرفها القوقا (2005، 517) بِأَنَّها: "مؤسسة تعليمية ثقافية تربوية اجتماعية، وأحد أجزاء مؤسسات التعليم العالي، تهدف إلى تقديم خدماتها لطلبة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة والباحثين من خارج الجامعة من خلال جمع أوعيتها من الكتب والدوريات والمواد السمعية والبصرية، وغيرها من مصادر المعلومات المساندة للعملية التعليمية والدراسية في الجامعة وتنظيمها وتيسير تداولها".

وعرفتها حفيزة (2016، 12) بِأَنَّهَا: "مؤسسة متطورة لإنتاج المعلومات وتقديمها وفقًا لاحتياجات روادها بما يتلاءم مع أهدافها، كما أنها تمثل البنية الأساسية لمستوى الدراسة العلمي، والركيزة الأساسية لقيام العملية التعليمية ورقيها".

التعريف الإجرائي للمكتبات الجامعية:

تُعرف المكتبات إجرائيًا بِأَنَّهَا: أحد المؤسسات الإدارية والفنية للجامعات اليمنية التي تسهم في تقديم الوظائف المعرفية التثقيفية والتنويرية للطلبة والإداريين وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والقراء، عبر تزويدهم بالمعارف الحديثة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وبما يمكنها من الإسهام في توظيفها في تطوير المؤسسات المجتمعية اليمنية.

3- مجتمع المعرفة:

عرفه Naim and Maria (2010, 28) بِأَنَّهُ: "نظام بشري يقوم على أساس المعارف والإنتاج الفكري المتقدم، ويمثل نوعية جديدة من النظم الحياتية المدعمة؛ حيث إِنَّهُ يتضمن الحاجة إلى فهم كامل لتوزيع المعارف والحصول على المعلومات، والقدرة على تحويل المعلومات إلى معارف للاستفادة منها في الواقع".

وعرفه العاني وآخرون (2014، 60) بِأَنَّهُ: " المجتمع الذي يوجد المعرفة وينشرها ويوظفها ويستثمرها ويحسن استغلالها؛ من أجل ازدهار المواطن ورفاهيته، وتحسين نوعية الحياة والمعيشة في جميع المرافق الخدمية".

ويعرفه النبوي وآخرون (2015، 96) بِأَنَّهُ: "ذلك المجتمع الذي يُعِد الأفراد ليصبحوا منتجين للمعرفة، مستخدمين لها، ومحسنين لاستخدام الموارد التكنولوجية بغية تحقيق الرخاء والتقدم والتنمية للمجتمع".

التعريف الإجرائي لمجتمع المعرفة:

يُعرف مجتمع المعرفة إجرائيًا بِأَنَّهُ: المدخل الفكري الذي يُمكن المجتمع من القيام بإنتاج المعرفة ونشرها، وتوظيفها في جميع مجالات التنمية الشاملة، منها المكتبات الجامعية اليمنية، بما يُمكنها من الإسهام في إحداث التحول بالمجتمع اليمني إلى مجتمع منتج للمعرفة وتوظيفها في تطوره وتقدمه، وهو ما يجسد الإطار النظري للبحث الحالي.

دراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت المكتبات الجامعية، إلا أن الباحثة ستعرض دراسات تتناول المكتبات الجامعية وفق مجتمع المعرفة، وذلك

لقربها من موضوع الدراسة الحالية، وهي على النحو الآتي:

1-دراسة (عميرة، كريم، د.ت) الموسومة بـ "**برامج التكوين لأخصائي المكتبات والمعلومات ومدى توافقها مع متطلبات مجتمع المعرفة: دراسة وصفية للبرامج المعتمدة بمعهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة. 2 عبد الحميد مهري**" ، والتي هدفت إلى: إعداد برامج لتنمية وتكوين أخصائي المكتبات والمعلومات في معهد علم المكتبات، والتوثيق بجامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري وفق متطلبات مجتمع المعرفة، ضعف أخصائي المكتبات في التقنية الحديثة وخاصة في متطلبات مجتمع المعرفة.

2- **دراسة (الأديمي، 2007)**: الموسومة بـ "**أنموذج مقترح لتطوير إدارة المكتبات الجامعية في الجمهورية اليمنية**"، هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج مقترح لتطوير العمليات الإدارية في المكتبات الجامعية في الجمهورية اليمنية في كل من (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة)، ومن أبرز نتائجها: تدني مستوى الإدارة في المكتبات الجامعية اليمنية في جميع العمليات الإدارية.

3- دراسة عموري وعمر(2013): الموسومة بـ "توجهات المكتبة الجامعية العربية نحو مجتمع المعرفة في ظل تغيرات البيئة الأكاديمية (إعادة اختراع المكتبة)".

هدفت إلى كشف الأدوار التي تلبيها المكتبة الجامعية للإسهام في تأسيس مجتمع المعرفة، وكشف واقع المكتبات الجامعية في الإسهام المرجو لبناء مجتمع معرفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: أَنَّ التحولات المختلفة لمجتمع المعرفة قد أدت بالمكتبات، ومرافق المعلومات إلى وضع نفسها في حالة تغير دائم، سعيًا منها إلى إيجاد حلول منطقية، تلبي متطلبات المعرفة، وأن المكتبات اليوم مطالبة بتوظيف أحدث التقنيات في تحسين إدارة كياناتها ومخرجاتها وأفرادها ومستخدميها بالكيفية المثلى.

4- دراسة كحلات (2014): الموسومة بـ "المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة: دراسة ميدانية بمكتبات جامعات الشرق الجزائري"، هدفت إلى كشف طبيعة إسهامات المكتبة الجامعية الجزائرية في دعم الوسط الجامعي نحو بناء مجتمع المعرفة، وكشف واقع المكتبات الجامعية في الإسهام المرجو لبناء مجتمع معرفي ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: أَنَّ سياسة المكتبية فيما يخص بناء الثقة وتطوير العلاقة بين مدير المكتبة والمستفيد تتميز في أغلب الحالات بالانفتاح على العلاقة المباشرة معه، ويتصف عمال المكتبات بعدة خصائص سلبية يمكن إجمال أهمها من وجهة نظر مديري المكتبات في: الكسل وكثرة الغياب، والتأخر عن العمل، واللامبالاة، فضلًا عن نقص الإبداع والانضباط، وأن المكتبات محل الد راسة تقوم على العمل التقليدي غير الواعي الذي تتسم به ممارساتها الإدارية.

5- دراسة جودات (2015): الموسومة بـ "دور مؤسسات المعلومات في بناء مجتمع

المعرفة بالسودان الغربي دراسة حالة: الجامعات الإسلامية بالنيجر"، هدفت إلى: التعرف على دور مؤسسات المعلومات في بناء مجتمع المعرفة في السودان الغربي، من خلال معرفة درجة نجاحها في رصد الاحتياجات المعرفية بمجتمع الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن بناء مجتمع المعرفة لا يمكن أن يقوم إلا على تطبيق أسس إدارة المعرفة، وأن إسهامات مؤسسات المعلومات تتم من خلال أنشطة خريجي الجامع، ومن خلال ما تقدمه من خدمات معرفية.

6- **دراسة وهيبة(2016): الموسومة بـ "آليات تطوير المكتبات الجامعة من خلال مدخل إدارة المعرفة: رؤية أخصائي المعلومات"** هدفت الدراسة إلى: التعرف على مفهوم إدارة المعرفة وآلياتها في تطوير المكتبات الجامعية، وأهم نتائجها: أنَّ لآليات إدارة المعرفة الدور المهم في تطوير المكتبات الجامعية، وفي تشجيع العاملين على تبادل المعارف والخبرات فيما بينهم؛ من أجل رفع مستوى المكتبة وتحسين الخدمات المقدمة للمستفدين.

7- دراسة (الصبري، 2018): الموسومة بـ "**متطلبات تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية بالجمهورية اليمنية**"، هدفت الدراسة إلى: "تحديد متطلبات تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية اليمنية، وأهم نتائجها: التدني لمستوى الوعي والثقافة بالجودة وإدارتها لدى القيادات والعاملين في المكتبات الجامعية، نحو أهمية تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة في إدارتها، وغياب التوجيهات الرسمية لدى المكتبات في الجامعات اليمنية الحكومية في الاهتمام بإعداد الخطط اللازمة لتوفير متطلبات الإدارة الحديثة.

وعلى الرغم من أن موضوع المكتبات قد أثار اهتمام العديد من الباحثين، فإن الباحثة وجدت ندرة ملحوظة في الدراسات المباشرة في هذا الموضوع، وعليه فإن هذه الدراسة تأتي لسد هذه الفجوة المعرفية، ومواكبتها للاهتمامات العالمية والعربية بتطوير المؤسسات التعليم العالي وفق التطورات التكنولوجية، وأهمها متطلبات مجتمع المعرفة.

الإطار النظري للبحث:

يعرض هذا المبحث الأسس الفكرية للدراسة التي شملت، (المكتبات الجامعية، مجتمع المعرفة)، وهذا المبحث سيكون الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، ما الأسس الفكرية لكل من (المكتبات الجامعية اليمنية، مجتمع المعرفة) وفقًا لما أشار إليه الأدب النظري السابق؟.

وذلك ما يحقق الهدف الأول للبحث وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مجتمع المعرفة:

مما لا شك فيه أَنَّ ما حققه الإنسان من تطورات بدءًا من الثورة الزراعية إلى الصناعية ثم الثورة التكنولوجية، وصولًا إلى الثورة المعرفية التي هي نتاج الثورات السابقة، كل تلك الثورات إنما هي نتاج معارف وإبداعات وابتكارات الإنسان، وأثر تلك الثورات ملحوظ على المجتمعات العالمية

والعربية بالاستفادة منها، ولكن بصورة متفاوتة من دولة إلى أخرى، حيث نجد الدول العالمية الكبرى – وهي منشأ الثورات– قد استفادت بشكل كبير في جميع منشآتها وإداراتها وازدهار مجتمعها بصورة كبيرة، بينما نجد هذه الثورات، وخاصة الثورة التكنولوجية والمعرفية كانت لبعض الدول – منها الدول النامية– تحديًا وعائقًا؛ وذلك لعدم قدرتها على مواكبة تلك التطورات، وخاصة الثورة التكنولوجية المعرفية التي أوصلت مجتمعها إلى مجتمع المعرفة.

يتضح مما سبق: أَنَّ مجتمع المعرفة نتاج ابتكارات وإبداعات للباحثين والمبتكرين والمبدعين، وفيه توظيف المعرفة في جميع خدمات المجتمع، وسيتم تناوله بوصفه إطارًا نظريًا لهذا الدراسة الذي سوف يتبلور حول مفهومه، ونشأته، وأهدافه، ومبادئه، ومبرراته، وخصائصه، وأبعاده، ومتطلباته.

1- مجتمع المعرفة:

يُعَدُّ مجتمع المعرفة حديثًا إلى حد ما إذا نشأت في ظل التطورات العلمية والفكرية والتكنولوجية التي شهدها العالم في القرن الماضي، ويطلق مجتمع المعرفة على ذلك المجتمع الذي اكتسب مكانة استراتيجية جديدة، يركز فيها البعد الاقتصادي والاجتماعي على حسن استخدام التكنولوجيا الجديد؛ فيقوم على إيجاد المعرفة، ونشرها، وتطبيقها، وتلك المعرفة، هي التي تحدد أداء المجتمع، وتسهم في تطويره (Hamid & Zaman, 2009, 5). فهو توظيف المعرفة تكنولوجيا في جميع النشاطات المجتمعية، المجتمع الذي يمتلك القدرة على إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها في كل مجالات المجتمع وتطويره، المجتمع الذي يعتمد على المعرفة في خططه التطويرية، المجتمع الذي يخطط لبناء أفراده وفقًا لمتطلبات مجتمع المعرفة الحديثة.

2- مبادئ مجتمع المعرفة:

- أَنَّ مجتمع المعرفة يتضمن عددًا من المبادئ هي: المساواة في أحقية الحصول على التعليم وتيسيره، وتوفر المحتوى ووجود قطاع قومي ووطني للمعلومات، والمحافظة على التعدد الثقافي واللغوي، وتنميته (الحايس وصبطي، 2019، 9).

- **العقلانية:** يقصد بالعقلانية سيادة العقل في إلا نتاج والإبداع العلمي وتطهير العقل من الأوهام.

- **المعرفة قوة:** أي: أَنَّ امتلاك المعرفة بمنزلة القوة للفرد والمجتمع والتي تحمي السلام وتقويه وتدعمه.

- **تجاوز التعصب والجمود العقلي:** أي ترك الانغلاق والجمود العقلي، وثنائية التفكير، والعدوان والتسلط.

- **الحرية:** حرية الفكر وحرية الاعتقاد، فلا معرفة بلا حرية، فالعقل لا يستطيع أن يقدم إبداعاته الخلاقة بدون الحرية، فكلما زادت الحرية زاد تقدم العلوم، عيد (2006، 52).

- وعبر ما تم عرضه من مبادئ لمجتمع المعرفة تتلخص أهمها في الآتي:

- الحرية: ويقصد بالحرية الابتعاد التأطر بالتقاليد البالية والخرافات، أو التقيد بضوابط سياسية أو الطائفية أو الحزبية أو الدينية، التفكير الإبداعي، إتاحة التعليم، وتوسيعه واستمراره، فالمعرفة إنتاج، ونشر، وتوظيف.

أهداف مجتمع المعرفة:

- لمجتمع المعرفة عدد من الأهداف هي (الرواس، 2007، 14):
- التعلم للمعرفة.
- التعلم للعمل.
- التعلم للكينونة.
- التعلم للمشاركة.

وترى الباحثة أنَّ مجتمع المعرفة يهدف إلى:

- إتاحة المعلومات للجميع، وتوظيف المعارف الجديدة واستثمارها، ومواكبة التقدم التكنولوجية والمعرفية، وتعزيز الابتكارات والاختراعات وتفعيلها، والصول بالمجتمع إلى التميز والازدهار الرفاهية.

3- أركان مجتمع المعرفة:

مجتمع المعرفة يقوم على عدد من الأركان، منها:

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم في حدود القانون.
- نشر تعليم عالي الجودة، وتعزيز التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة (عبد العال، 2019، 289)
- توطين العلم، وبناء قدرات ذاتية في الدراسة والتطوير التقني في جميع الأنشطة المجتمعية.
- يقوم على التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات.
- التعليم المستمر إطلاق نشاط الدراسة والتطوير (الراكضي، 2017، 63)
- ثقافة مجتمع المعرفة وعلومه، التي تبني الفكر وتشكل القدرة على النقد والتحليل.
- رأس مال بشري، يمتلك قدرات ومهارات على إنتاج معرفة أصيلة تخدم الناس، وترشيدهم.
- مستوى تعليمي راق (الرواس، 2007، 14)

وفي ضوء ما سبق يتضح أَنَّ لمجتمع المعرفة عددًا من الأسس، أو الأركان التي يقوم عليها، تتمثل بشكل مختصر في: المعرفة لذاتها، الإنسان ذات المهارة والقدرات المبدع المبتكر، والمنتج، تكنولوجيا معاصرة، وعي مجتمعي.

4- مبررات التحول إلى مجتمع المعرفة:

هناك العديد من المبررات والأسباب للتحول إلى مجتمع المعرفة، أهمها (علي، 2015، 22):

- التطوير السريع للعولمة، وانتشارها، فقد زاد التبادل الفكري والمادي وتطورت أساليب الاتصال المعرفي.
- أصبح اكتساب المعرفة آلية يستخدم لقياس مستوى الكفاءة الإنتاجية، والثقافية للأفراد والمؤسسات.

- تغير فرص العمل وأشكاله وأهدافه، ومع فقد المعرفة والخبرة وتقادمها فقد زاد الاحتياج إلى التعزيز بالمعرفة الجديدة في العمل.

كذلك أضاف الكاف (2009، 26) العديد من المبررات، أهمها:

- اهتمام الإسلام بالمعرفة وجعلها أساسًا للحياة، وكذلك اهتمام كل الشعوب والحضرات بالمعرفة وقيمتها.
- عَد المعرفة سبيلًا لبلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية العليا، من حرية، وعدالة، وكرامة إنسانية.
- توجه الجامعات إلى العمل على إنتاج معرفة فاعلة، قادرة على مواجهة تحديات عصر الانفجار المعرفي.
- ظهور الكثير من المشكلات والتحديات التي تستدعي التدخل المعرفي؛ لإيجاد الحلول العلمية.

كما أشار محيي الدين (2007، 56) إلى أَنَّ التحول إلى مجتمع المعرفة له مبررات، منها:

- –نسبة الصناعة المبنية على التقنية المتقدمة.
- نسبة الصادرات التقنية المتقدمة من بين مجمل الصادر، والحد من نسبة الأمية التكنولوجية.
- زيادة نسبة المستخدمين لشبكة الإنترنت. والتزايد المستمر في عدد مستخدمي البريد الإلكتروني.
- في ضوء ما سبق يتضح أَنَّ مجتمع المعرفة ظهر بسبب عدد من العوامل، سواء داخل مجتمعه أم خارجه، ومن أهم هذه الأسباب أو المبررات الآتية:
- التراكم المعرفي في جميع المجالات.
- التطور التكنولوجي وشموليته لكل جوانب المجتمع.
- الاتجاه المستمر، والمتزايد نحو التكنولوجية.
- ارتفاع النسبة في التكنولوجي، سواء في الاستخدام أم التصنيع أم الإنتاج.
- الانفتاح والتوسع في المعرفة، وعولمة المعرفة. البحث عن التميز والمنافسة والرفاهية.

5- أبعاد مجتمع المعرفة:

هناك العديد من الأبعاد التي ترتكز عليها مجتمع المعرفة منها:

- **البعد الاجتماعي:** يعني مجتمع المعرفة، سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعرفة، ودورها في الحياة اليومية للإنسان.
- **البعد السياسي:** يعنى إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات واستعمال المعلومة بطريقة رشيدة وعقلانية، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات (الحوامدة، 2018، 48).
- **البعد الثقافي:** إعطاء أهمية مميزة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع

والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، والوعي والثقافة للفرد وللمؤسسة والمجتمع (رمضان ومهناوي، 2014، 556).

- **البعد الاقتصادي:** أَنَّ لمجتمع المعرفة بعدًا اقتصاديًا يمكن تحوله إلى عنصر مولد للقيمة الاقتصادية، وأصبح اقتصاد المعرفة مصدرًا أساسيًا للثروة في مجتمع المعرفة، فتعد المعلومة السلعة، أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، وإيجاد فرص العمل وترشيد الاقتصاد.

- **البعد التكنولوجي:** يعني انتشار تكنولوجيا المعلومات وسيادتها، وتطبيقها في كل مجالات الحياة، وتوفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات، وشبكة الإنترنت، ساعدت بسهولة الوصول للمعلومات، وجعلها في متناول الجميع، وتقاسمها مع الآخرين على مستوى العالم (الزبياني، 2012، 161).

- **بُعد تنموي قائم على التنمية الإنسانية المستدامة:** يرتبط مجتمع المعرفة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية؛ حيث يتطلع مجتمع المعرفة إلى تحقيق نمو معرفي يؤدى إلى تطوير عناصر الإنتاج، وتحسين النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية (أحمد، 2003، 616).

6- خصائص مجتمع المعرفة ومميزاتi:

يتميز مجتمع المعرفة بمجموعة من الخصائص، أهمها:

- المعرفة في مجتمع المعرفة على درجة عالية من التخصص، يمتلكها أفراد يطلق عليهم عمال المعرفة.
- يتميز مجتمع المعرفة بوجود منظمات التعلم، وهي منظمات متخصصة (حيدر، 2004، 6).
- يعتمد على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات.
- يعتمد مجتمع المعرفة على التكنولوجيات، لتقاسم المعرفة، وحفظها واستعادتها.
- توظيف المعرفة لتحقيق التطوير والتنمية (الوردي،2002، 22).
- أدى مجتمع المعرفة إلى تقليص الفجوة بين العلم والتكنولوجيا، إذ تحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة وقوية تؤثر في كل نواحي الحياة (Dahlman, 2005, 55).
- أَنَّهُ منتج للمعرفة لا مستهلك لها؛ لذا فهو يعطي أهمية خاصة للبحث العلمي.
- يتميز مجتمع المعرفة بالطابع الدولي؛ إذ تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول، وغياب المستندات الورقية في المعاملات (الشريف، 2015، 19).
- انفجار المعرفة وتوظيفها.
- استثمار الوقت وتجويده.
- إتقان الجودة، وإدارة الجودة الشاملة (الزبيدي،2008، 16).

-**الاهتمام بالتعليم مدى الحياة:** يهتم مجتمع المعرفة ببناء القدرات وتنمية المهارات.

-**التطور:** تبني سياسات وبرامج إصلاحية في كل المجالات (الحربي، 2017، 98).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مجتمع المعرفة يتميز بعدد من الخصائص التي ترفع من أهميته ودوره في رقي مجتمعه، ومن أهم خصائصه أنه مجتمع منتج للمعرفة، ويوظفها في كل أنشطته وخدماته، كذلك يتميز بأنه مجتمع يتزايد فيه رأس المال الفكري، وأيضًا أنه مجتمع تقني حيث تدخل التكنولوجيا في جميع أنشطته وخدماته، كذلك من خصائصه: الاستخدام الأمثل للمعرفة، وتجددها باستمرار، ويتميز بالكوادر المؤهلة والمدربة والمنتجة.

المبحث الثاني: واقع المكتبات الجامعية اليمنية:

تُعَدُّ المكتبات الجامعية إحدى المكونات الرئيسة المعنية بمتابعة إنتاج المعارف العلمية، ونشرها بين الأجيال؛ ولأهمية المكتبات ودورها في تنمية الفردة والمجتمع، ودورها في بناء مجتمع المعرفة، كان لا بد من عرض بعض جانبها النظري والمتمثلة في الآتي:

1- نشأة المكتبات الجامعية اليمنية وتطورها:

يعرض هذا المبحث واقع المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء الأسانيد والوثائق الرسمية وهو ما يحقق الهدف الثاني من الدراسة

أنشئت أول مكتبة جامعية في اليمن في جامعتي صنعاء وعدن، ففي جامعة صنعاء تم افتتاح المكتبة المركزية عام (1971)، وكانت تقدم خدمات لجميع الكليات في الجامعة، وتم تجهيزها وتأثيثها بأثاث متوسط الجودة ، وعندما ازدحمت المكتبة بالمترددين عليها، بزيادة عدد الطلبة، تم افتتاح مكتبات جديدة في صنعاء في عام 1982م، لكليتي التجارة والاقتصاد والشريعة والقانون، وافتتاح المبنى الجديد للمكتبة المركزية الذي يتوسط الحرم الجامعي الجديد، الذي يضم الإدارة العامة للجامعة، وكليات الشريعة، والتجارة، والتربية، ثم الإدارة العامة للمكتبات.

أما المكتبات المركزية في جامعة (إب، تعز الحديدة، وحضرموت، وذمار، عمران، البيضاء) فقد تزامن افتتاحها مع إنشاء هذه الجامعات في التسعينات من هذا القرن. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 71).

وقد حدد قانون الجامعات اليمنية ولوائحه رقم (18) لسنة (1995، ص20) مادة (51)، بإقرار مجلس خاص بالمكتبات الجامعية يسمى مجلس شؤون المكتبات والتوثيق والنشر والترجمة؛ حيث أقرَّ القانون ما يأتي:

مادة (51) يشكل مجلس لشؤون المكتبات الجامعية والتوثيق والنشر والترجمة من:

رئيس الجامعة، رئيسًا.

- نواب رئيس الجامعة: أعضاء.
- أربعة من عمداء الكليات يختارون سنويًا بالتناوب، على أن يكون اثنان منهم من

عمداء الكليات العلمية، واثنان من عمداء الكليات الإنسانية والاجتماعية: أعضاء.

- عضو هيئة تدريس من المتخصصين في مجال علم المكتبات: عضوًا.
- مدير عام المكتبات الجامعية والتوثيق والنشر والترجمة: مقررًا.

مادة (52) يختص مجلس شؤون المكتبات والتوثيق والنشر والترجمة بالآتي:

أ. وضع السياسات العامة لإنشاء المكتبات وتقييمها وتزويدها بالكتب والمراجع والمخطوطات والدوريات العلمية ونظم المعلومات، وسائر أساليب الخدمة، والتوثيق الحديث.

ب. اقتراح نظام مطبعة الجامعة.

ج. الإشراف على الوحدات الإدارية، وسائر الشؤون المتعلقة بالمكتبات الجامعية، والتوثيق والطباعة والترجمة والنشر، الذي يحدده نظام خاص بذلك.

- وعلى الرغم من التوسعات التي حدثت للمكتبات الجامعية، خاصة في جامعة (صنعاء وعدن وتعز، وإب) فَإِنَّ الوضع الحالي للمكتبات الجامعية في اليمن لا يزال غير متوافق مع متطلبات مجتمع المعرفة.

كما أكدت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي(2006-2010)، إلى ضرورة الاهتمام بتطوير المكتبات الجامعية، وإداراتها وفقًا للأساليب الحديثة، بما يمكنها من أداء دورها وإسهامها في تحقيق أهداف التعليم الجامعي بكفاءة وفاعلية، عبر استكمال بنيتها التحتية، وتوفير الموارد المالية التي تمكنها من مواكبة المعرفة، وإنتاجها في مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية، وإجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير كافة إداراتها، وتوفير متطلبات تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة (وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي، 2006-2010).

كذلك أشارت دراسة الصبري (2018، 132) إلى ضعف الاهتمام بتطوير المكتبات الجامعية وفق الأساليب الحديثة؛ مما أدى إلى ضعف في المكتبات في جوانبها الإدارية والخدمية، ويغلب عليها الطابع الشكلي التقليدي غير المخطط.

كما أشارت دراسة رحب (2014، 163) إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية لتطوير المكتبات الجامعية اليمنية وفق آليات وإجراءات واضحة، بما يؤدي إلى ترسيخ القيم الإيجابية وتنميتها، وينعكس على تطوير أداء المكتبات، وتقديم خدماتها للمستفيدين الداخليين والخارجيين بكفاءة وفاعلية.

في حين أظهرت دراسة شريان (2020)، أن المكتبات الجامعية اليمنية -على الرغم مما تشهده من جهود التطوير- فإنها ما زالت تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي تضعف دورها في اتجاه الأساليب الحديثة، ومنها نظام المكتبات الرقمية.

كما أشارت دراسة الحداد (2022)، إلى ما تعانيه المكتبات الجامعية من ضعف في الموارد

المالية، وغياب الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف التقنية والتكنولوجيا.

وتأسيسًا على ما سبق فإن واقع المكتبات الجامعية اليمنية كما أشارت إليه الدراسات والتقارير الرسمية والدراسات العلمية تشير إلى أن وضعها متردٍ، سواء من حيث خدماتها وإداراتها ومحتوياتها، أم من ضعف في بنيتها التحتية المادية والتقنية، وقلة موردها المالي والبشري المتخصص، وتأخرها عن التقدم التكنولوجي المعاصر، وخاصة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة والدخول نحو مجتمع المعلومات والمعرفة وعصر المعلوماتية، وأنها لا تزال تمارس الجانب التقليدي في كل عملياتها، على الرغم من التوجيهات التطويرية المعلنة للدولة، مثل تبني التكنولوجيا الحديثة في خدماتها، وتقادم محتوياتها وتردي خدماتها وتوسع الفجوة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية في أنظمتها وأساليبها.

2- أهداف المكتبات الجامعية اليمنية:

- للمكتبات الجامعية اليمنية مجموعة من الأهداف وتتمثل في الآتي: (اللائحة لجامعة إب، 2009، 2):

- توفير مصادر المعلومات الورقية والإلكترونية التي تخدم المناهج، والمقررات الدراسة وتلبي الاحتياجات المعرفية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والمهتمين.

- تقديم خدمات علمية وبحثية وأكاديمية لرواد المكتبات في الجامعة؛ من أجل خدمة وسياسات التعليم وبرامجه، والدراسة العلمي، والإسهام في النهوض بالمجتمع علميًا وثقافيًا.

- رفد مكتبات الجامعة بأحدث الكتب والمراجع العلمية والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة الورقية والإلكترونية من خلال الاشتراك، فيها وفقًا للإمكانيات المالية المتاحة للجامعة.

- الإسهام في تنمية الوعي في الأوساط الجامعية والمجتمع المحلي بدور المكتبة وأهمية الكتاب عبر وضع الخطط التنويرية والتثقيفية.

- العمل على توثيق التشريعات والجهود التنموية والعلمية في مختلف المجالات.

- السعي نحو إقامة جسور تعاون وتبادل وإهداء مع الجامعات ومراكز البحوث الوطنية والقومية والأجنبية.

- العمل على تحديث أنظمة المعلومات وتطويرها وقوانين المكتبات بما يساعد على الارتقاء بأداء المكتبات الجامعية والوحدات الفنية المعنية بالتوثيق والمعلومات.

- التطوير والتحسين المستمر في إدخال الفهرسة، والتصنيف الحديثة والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في مجال المكتبات.

- إنشاء المكتبات الإلكترونية وتطويرها؛ للاستفادة من خدماتها المتطورة.

- تدريب موظفي المكتبات وتأهيلهم؛ لتقديم خدمات متميزة لرواد المكتبات.

3- أهمية المكتبات الجامعية:

تكمن أهمية المكتبات الجامعية في الآتي:

- تتيح المكتبات منح المجتمع فرصة التطوير المستمر لخدماتها وبرامجها؛ لدعم أهداف التنمية المستدامة.
- توفير الإمكانات الإعلامية ووسائل الاتصال التقليدية والمتقدمة (محمد، 2018، 22)
- تُعَدُّ المكتبات مركزًا للثقافة والدراسة وإيجاد جيل واعٍ ومثقف.
- تُعَدُّ من أهم المقومات الأساسية لقياس مدى تقدم أي بلد وتطوره (العطاب، 2016، 2).
- تعد محوريا في النهوض بالتعليم والدراسة العلمي، وداعمًا لسياساتها التعليمية، إضافة إلى تنمية المهارات والقدرات (ميمونة، 2018، 72).
- تُعَدُّ المكتبات داعمًا أساسيًا للعملية التعليمية والدراسية، فهي تساعد على توفير مصادر المعلومات بمختلف أنواعها، خدمةً للمقررات الدراسية (البداعية والعوفي والحجي، 2018، 1).
- تشجيع الدراسة العلمي ودعمه، وتشجيع النشر العلمي، وحماية التراث والفكر الإنساني والحفاظ عليه (رحومة، 2019، 152)
- من خلال العرض السابق يتضح أهمية المكتبات في عدد من الجوانب الرئيسة؛ تتمثل في الآتي:
  - تكوين رأس المال الفكري.
  - بناء مجتمع المعرفة.
  - نجاح الأهداف التعليمية المدرسية وتحقيقها أو الجامعية ومستوياتها.
  - حفظ المعرفة ونقلها بين الأجيال الحاضرة والقادمة.
- **الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية اليمنية:**
- تقوم المكتبات الجامعية اليمنية بتقديم خدماتها للطلبة والباحثين ومجتمع الجامعة التي تشمل:
  - خدمة الاطلاع الداخلي، وهي أكثر الخدمات التي تقوم بها.
  - خدمة الإعارة الداخلية، والإعارة الخارجية.
  - الخدمات المرجعية المتخصصة.
  - خدمة الإرشاد والتوجيه.
  - خدمات الرد على الاستفسارات.
  - خدمات البيلوجرافية، وهذه الخدمة أكثر ما توجد في المكتبة المركزية التابعة لجامعة صنعاء، وجامعة عدن، وجامعة تعز (الفضلي، 2006، 285).

من الملاحظ أَنَّ الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية ضعيفة ومتدنية الجودة، والسبب في ذلك يرجع إلى الآتي:

- أَنَّ إدارات المكتبات الجامعية لم ينلها التطور في جميع جوانبها مثل باقية الإدارات، وإنما زادت ضعفًا وتدنيًا بسبب العدوان على اليمن الذي عرقل تزويد المكتبات الجامعية بأوعية المعلومات من بداية العدوان إلى الآن.
- قلة اهتمام القيادات سواء في الجامعات، أم في وزارة التعليم العالي بالمكتبات

مقارنة باهتمامهم بتطوير الكليات، وخاصة الكليات التطبيقية، والمراكز المنتجة.

- لا توجد ميزانية كافية ومستقلة للمكتبات لتطويرها بما يواكب التقدم التكنولوجي.

- **المشكلات التي تواجه المكتبات الجامعية في اليمن:**

- إنَّ المشاكل والمعوقات التي تواجه المكتبات الجامعية في الجمهورية اليمنية ليست ببعيدة عما تعانيه المكتبات في الدول العربية، وذلك ما أكدته عدد من الرسائل والأطروحات والتقارير الرسمية، منها: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2003م)، فضلًا عن دراسة كُلٍّ من الفضلي (2006)، والقدسي (2003)، والبخيتي (2008)، والسامعي (2014)، ورحب (2014، 2018)، وشريان (2015، 2021)، والعطاب، (2016)، والتي أشارت إلى وجود عدد من المشكلات، أهمها:

- عدم تطابق الواقع مع معايير الجودة الخاصة بالمكتبات الجامعية من حيث مساحتها، وعدد المقاعد، وعدد الحواسيب، ومصادر المعلومات، (الكتب، المراجع، الدوريات).

- عدم وضوح الهدف بالنسبة للمكتبات المركزية في الجامعات اليمنية.

- عدم ملاءمة المباني للمكتبات من حيث السعة والتهوية والموقع.

- ضعف التنظيم الإداري للمكتبات وهياكله.

- النقص الشديد في الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة في مجال المكتبات والمعلومات.

- قلة الأجهزة الحديثة التي تساعد على المكتبات؛ لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

- ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها أغلب المكتبات الجامعية، وخاصة في الجانب التكنولوجي.

- قلة الاهتمام بالكتب، والمخطوطات مما أدى إلى ضياع عدد من الكتب والمخطوطات وتمزيقها.

- ضعف الوعي بأهمية دور المكتبة من قبل المسؤولين، قيادات في الجامعات والتعليم العالي.

- التساهل في إخراج الكتب من المكتبات بطريقة غير قانونية وضياعها.

- لا توجد ميزانية مستقلة للمكتبات ضمن الميزانية العامة للجامعة.

- ندرة الدورات التدريبية للموظفين سواء في الداخل أم في الخارج، وعدم تلبية حاجات الموظفين وإعطاء العاملين جميع حقوقهم أسوة بزملائهم العاملين بمكتبات الجامعات العربية والأجنبية.

- شراء الكتب بطريقة عشوائية بسبب غياب الخطط المدروسة عن قيادات المكتبات.

- ضعف الإشتراك في الدوريات العربية والأجنبية بشكل مستمر.

- نقص مصادر المعلومات، وضيق المساحة المخصصة للقراءة.

- إضافة إلى ما سبق فإن المكتبة تعاني من المشكلات والصعوبات الآتية:

- لا توجد خطط استراتيجية تنفيذية خاصة بالمكتبات وموجهة إلى تطويرها بما يوافق التقدم التكنولوجي، ومتطلبات مجتمع المعرفة، وأن وجدت ما هي إلا خطط في الأدراج لا تمس واقع المكتبات بشيء من التنفيذ.

- قلة التعاون بين المكتبات الجامعية اليمنية مع بعضها البعض، وانغلاقها نسبيًا عن المكتبات العربية والعالمية.

- قلة الاهتمام من قبل قيادة وزارة التعليم العالي، وقيادة الجامعات اليمنية بالمكتبات مقارنة بالإدارات الأخرى للجامعات.

- غياب الشفافية والمصداقية في شراء أوعية المعلومات.

- لا يوجد أي وسيلة للمحافظة على أوعية المعلومات سواء من تغير المناخ، أم من السرقة، أم الحفاظ عليها من التلف بكل أشكاله.

- ضعف بنيتها التحتية والتقنية بشكل كبير، وقلة مواردها البشرية المتخصصة.

- يتضح مما سبق أن واقع المكتبات الجامعية اليمنية كما أشارت إليه الدراسات والتقارير الرسمية والدراسات العلمية تشير إلى الضعف في جميع جوانبها الخدمية والإدارية، وتقادم محتوياتها، وتردي خدماتها وتوسع الفجوة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية في أنظمتها وأساليبها، وبالتالي لا تلبي متطلبات الجامعة، ناهيك عن متطلبات مجتمع المعرفة، وكل تلك التحديات والمشكلات تزيد من أتساع الفجوة بين واقع المكتبات الجامعية والتقدم التكنولوجي المعاصر، ومنها متطلبات مجتمع المعرفة الذي سنتناوله في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: متطلبات تطوير المكتبات الجامعية اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة:

في هذا المبحث يتم الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس المتمثل بـ **ما المتطلبات القانونية، الإدارية، والبشرية، المالية، والتقنية، لتطوير المكتبات الجامعية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟.**

وذلك بتحديد بعض المتطلبات الأساسية والضرورية لزيادة قدرة المكتبات على مواجهة المشكلات والتحديات التي سبق ذكرها، وبالتالي تفعيل دورها التنويري في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ومن أهم هذه المتطلبات:

أولًا: متطلبات تشريعية (قانونية) وأهمها ما يأتي:

- تحديث اللوائح والقوانين لإعداد خطط المكتبات الجامعية وتنفيذها وتطويرها وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

توفير الأطر القانونية التي تعزز تطوير المكتبات الجامعية، وتنفيذ خطط المكتبات الجامعية وانظمتها وتطويرها وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

-توفير اللوائح القانونية لضبط جودة تطوير المكتبات الجامعية وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

-مراجعة النظم والتشريعات التطورية الإدارية الحالية والخدمية للمكتبات، وتكيفها، وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

-توفير قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمالك المحتوي.

-توفير الضمانات القانونية والتشريعية اللازمة لتطوير المكتبات، وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

-توفير الحريات وسيادة القانون ووجود التشريعات والقوانين والتنظيمات التي تحمي المعرفة.

ثانيًا: متطلبات إدارية:

- التمكين الإداري للمؤسسات التعليمية، وذلك لإتاحة قدر واسع من المرونة للمؤسسة التعليمية.
- إرادة سياسية وتوجهات مستقبلية لتطوير المكتبات الجامعية، وفق متطلبات مجتمع المعرفة.
- التخفيف من المركزية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وإنجاز الأعمال بأقل وقت.
- تطوير الاتصال الفعال وتعزيزه في جميع إدارات المكتبات بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.
- قيادة إدارية تتولى الأسس والمعايير، وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج.
- تمكين الأفراد العاملين، وذلك بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في وضع أهداف المكتبات وسياستها.
- بناء استراتيجية متكاملة يعبر عن التوجيهات الرئيسة للمنظمة ونظرتها المستقبلية.
- هياكل تنظيمية مرنة ومتناسقة مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات.
- بناء رؤية مستقبلية للمكتبات تضع في اعتبارها تطوير المكتبات وفق متطلبات مجتمع المعرفة.
- توفير برامج تعلمية لتنمية مهارات وقدرات العاملين في المكتبات الجامعية في التواصل والتفاعل.
- إزالة كل القيود والممارسات القمعية التي تمارس على العاملين بكل صورها المباشرة وغير المباشرة؛ وكذلك على رواد المكتبة من أي نوع من الضغوط والخوف أو القلق.
- العمل على توسيع حرية تداول المعلومات وإنتاج المعرفة وتوزيعها.
- توفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة.
- تطوير الإداء الوظيفي للمكتبات ورفع قدرات ومهارات العاملين بتوفير التدريب المستمر حتى يتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة.
- شفافية المعلومات، وحرية تداولها، وإتاحتها للجميع.

- متابعة مدى تنفيذ اللوائح والتشريعات وسياسات المكتبات وتقييمها بما يلبي متطلبات مجتمع المعرفة.
- تقييم مستوى العاملين، ومعرفة قدراتهم على إعادة توزيعهم في مجالات تخصصهم في المكتبات.
- توفر توصيف وظيفي يسمح باستحداث مسميات وظيفية جديدة وتوصيفها،

ثالثًا: متطلبات بشرية:

- تنمية مهارات وقدرات القيادات والعاملين في المكتبات الجامعية على الأساليب التكنولوجية الحديثة وتدريبهم لرفع مهاراتهم وقدراتهم في التقنية الحديثة، وفقًا لمتطلبات مجتمع المعرفة.
- اطلاع الموظفين على المستجدات التقنية والعلمية في مجال علم المكتبات وعلم المعلومات.
- تنمية القيم الأساسية لمجتمع المعرفة كنمو الحس الإنساني الذي يدعو للتواصل والمساواة، وإنصاف الآخر وتقبله واحترامه.
- زيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلوماتية وأهمية المعلومات ودورها في الحياة اليومية للإنسان.
- توفير البرامج التعلمية لتنمية مهارات العاملين في المكتبات الجامعية، وتنمية مهارة التواصل والتفاعل.
- إعداد البرامج التدريبية المتخصصة وتنفيذها للعاملين في المكتبات الجامعية.
- توفر اختصاصي مكتبات مؤهل تأهيلًا فنيًا وتقنيًا وقادرًا على التعامل مع الأجهزة والبرامج.
- تطوير نظام فعال لمتابعة أداء العاملين في المكتبات

رابعًا: متطلبات مادية:

- توفير المعدات والتجهيزات المادية والتقنية المطلوبة للمكتبات الجامعية.
- توفير البنية التحتية المناسبة والحديثة وفق متطلبات مجتمع المعرفة.
- تركيب أحدث الأجهزة والبرامج لميكنة جميع عمليات المكتبات الجامعية اليمنية.
- توفير مصادر المعلومات والورقية والإلكترونية الحديثة.
- تجهيز القاعات المكتبية بالتقنيات التكنولوجية والأدوات اللازمة للبحث والقراءة.
- توفير خدمة الدراسة التقليدي كإعداد الببليوغرافي، التكشيف، الأدلة الإرشادية، الفهرسة، والتصنيف).
- زيادة قاعدة الاطلاع الإلكتروني بالمكتبات الجامعية.
- توفير الموارد المالية المخصصة للأجور، والمكافآت للعاملين في المكتبات الجامعية.
- إعداد المعارض الصغيرة التي تهدف إلى تسويق خدمات المكتبات داخل الجامعات وخارجها.

خامسًا: متطلبات تقنية:

– تصميم برامج وأنظمة للمكتبات الجامعية اليمنية وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

– توفير شبكات اتصال مع المكتبات الجامعية الداخلية والدولية عالية السرعة.

– توفير خطط إنترنت سريعة لكل المكتبات الجامعية مع جميع فروعها.

– توفير البرامج والأنظمة الإلكترونية لنظام المكتبات.

– توفير كاميرات المراقبة.

– توفير قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن المكتبات الجامعية، وما تحتويه من إمكانات مادية ومعرفية مادية: وكوادر متخصصة، وما يمكن أن تقدمه للمجتمع بقطاعاته المختلفة

– تصميم مشروع ربط المكتبات بقواعد المعلومات المحلية والعالمية لدعم المكتبات الجامعية اليمنية

– ربط شبكة الإنترنت للمكتبات الجامعية الداخلية بشبكة معلومات المكتبات العربية والعالمية.

– تحديث المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية وتطويرها، بما يسهم في خدماتها وأنشطتها.

– توظيف التكنولوجيا في المكتبات الجامعية ومعالجة مشاكلها.

– وسائط تخزينية متنوعة، وتجهيزات تقنية متقدمة؛ لاختزال المعلومات رقميًا يسهل فهرستها وتخزينها.

– بناء شبكات، وبنى تحتية متكاملة مع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.

الاستنتاجات:

من خلال العرض السابق لواقع المكتبات الجامعية اليمنية، ومتطلبات تطويرها في متطلبات مجتمع المعرفة نستنتج الآتي:

1. تدني واقع المكتبات الجامعية اليمنية في جميع المجالات للبيئة الداخلية، وذلك لما تعانيه المكتبات من ضعف وقصور في بنيتها التحتية، ومواردها، ونظمها وإدارتها وهياكلها، ولا يوجد سوى خطط لا تمت للواقع بصلة من التنفيذ في واقع المكتبات الجامعية في اليمن.
2. أَنَّ المكتبات الجامعية اليمنية تعاني من ضعف شديد في جانبها المادي، والتقني؛ وذلك لما تعانيه من افتقار وشحة في الإمكانيات المادية من بنية تحتية (قاعات ملائمة للمطالعة وللإعارة، أماكن لتصوير والطباعة، قاعات استراحة، قاعات مؤتمرات، مكاتب، كفتريا، مسجد، مرافق أخرى...)، ونقص شديد في أوعية المعلومات الورقية والإلكترونية، وشحة الموارد المالية؛ إِذْ لا توجد ميزانية تكفي للقيام بتطوير المكتبات، ولا يوجد استقلال مالي خاص بها.
3. أَنَّ معظم العاملين في المكتبات الجامعية يفتقرون إلى الكفاءة، والخبرات والمهارات التقنية والمتخصصة في مجال المكتبات وعلم المعلومات؛ وتعيينهم لم يكن مترابطًا بمعايير الكفاءة الوظيفية، كذلك نقص الموارد البشرية المؤهلة، وضعف الاهتمام بتأهيل العاملين في المكتبات، وغياب

البرامج التدريبية التي تنمي معارفهم وتطور من خبراتهم.

4. وجود فجوة واسعة بين واقع المكتبات الراهن وبين التطور التقني والمعرفي في مجال المكتبات، وبالتالي اتساع الفجوة بينها وبين متطلبات مجتمع المعرفة.

5. أن هناك ضرورة قصوى لتوفير متطلبات تطوير المكتبات الجامعية اليمنية من مواكبة التطورات المعاصرة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

التوصيات:

توفير الربط الشبكي بين المكتبات الجامعية اليمنية مع مؤسسات المعلومات الأخرى ضمن نظام الربط الشبكي لوزارة التعليم العالي، ومركز تقنيات المعلومات والجهات المعنية لتوسع في إتاحة الوصول إلى المعلومات.

- العمل على تطوير البنية التحتية التقنية والمادية للمكتبات الجامعية، بما يوافق متطلبات مجتمع المعرفة.

- تحديث الخدمات في المكتبات الجامعية وتطويرها؛ وذلك باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ضرورة القيام بعقد البرامج والدورات التدريبية، وكذلك المؤتمرات والورش، وذلك لتنمية المهارات والقدرات للموارد البشرية في المكتبات وفق متطلبات مجتمع المعرفة.

- توفير متطلبات تطوير المكتبات الجامعية اليمنية بجميع ابعادها لتمكينها من مواكبة التطورات المعاصرة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

المقترحات العلمية للدراسة:

في ضوء الاستنتاجات والتوصيات تقترح الباحثة الآتي:

1. إجراء دارسة عن معوقات تطوير المكتبات الجامعية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

2. إعداد دراسة مقارنة بين المكتبات الجامعية اليمنية، والمكتبات العربية، وسبل تطويرها.

3. تصميم برامج تدريبية للقيادات والعاملين في المكتبات الجامعية عبر توظيف التقنيات المعاصرة في المكتبات الجامعية.

4. إعداد أنموذج مقترح لتطوير المكتبات الجامعية اليمنية في مدخل الشراكة مع المنظمات الداعمة.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، مهدية محمد. (2009). تقويم الأداء الإداري في المكتبات الجامعية بولاية الخرطوم دراسة مسحية لبعض المكتبات الجامعية **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. جامعة الخرطوم.

2. الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات. (2017). ***مبادئ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات للعناية بمواد***

المكتبات والتعامل معها. جمع وتحرير أدكوك، ترجمة مكتبة قطر الوطنية.

3. أحمد، محمد. (2003، ديسمبر 15-18). ***توظيف الدراسة العلمي لتنمية مجتمع المعرفة*** [بحث مقدم]. المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والدراسة العلمي في الوطن العربي (التعليم العالي والدراسة العلمي في مجتمع المعرفة)، دمشق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
4. الأديمي، جميل أحمد عبده حيدر. (2007). *أنموذج مقترح لتطوير واقع إدارة المكتبات الجامعية في الجمهورية اليمنية* **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
5. الأمم المتحدة. (2015). ***المكتبات وتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة 2030***. برنامج الأمم المتحدة العمل على التنمية من خلال المكتبات.
6. البخيتي، عبد الله صالح نعمان محمد. (2008). *خدمات المعلومات في مكتبات جامعة إب بالجمهورية اليمنية دراسة للواقع وتخطيط للمستقبل* **[رسالة ماجستير جامعة غير منشورة]**. جامعة المنوفية، مصر.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). ***نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية***. تقرير التنمية الإنسانية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
8. البداعية، شيماء بنت سعود والعوفي، علي بن سيف والحجي، خلفان بن زهران، (2018)، معايير ضبط الجودة في المكتبات الأكاديمية، **مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي**، ص ص 1-24.
9. البنك الدولي. (2010). ***وضع التعليم في الجمهورية اليمنية-التحديات والفرص***. مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي والجمهورية اليمنية، بمعرفة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
10. جاد، هالة. (2015). التعاون العربي الصيني، في مجال المكتبات والمعلومات، أفاق واعدة لشراكة حقيقية. ***مجلة المكتبات والمعلومات والتوثيق في العالم العربي***، (3)، 1-7.
11. جودات، محمد ناصر داود صالح. (2015). *دور مؤسسات المعلومات في بناء مجتمع المعرفة بالسودان الغربي: دراسة حالة الجامعة الإسلامية بالنيجر* **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
12. الحاج، أحمد علي محمد. (2014). ***التعليم الجامعي في اليمن***. المتفوق للنشر، صنعاء.
13. الحايس، عبد الوهاب جودة، وصبطي، عبيدة أحمد. (2019). مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الإبداع العلمي" رؤي

حديثة للتعلم والبحوث. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، (6)، ص ص 1-32.

14. الحداد، فيصل عبد الله حسن. (2003). ***خدمات المكتبات الجامعية السعودية دراسة تطبيقية للجودة الشاملة***. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.
15. الحداد، نبيلة عبد الدايم أحمد. (2022). ***متطلبات تحقيق الأمن السيبراني في المكتبات الجامعية اليمنية: دراسة حالة***. مجلة جامعة البيضاء، مج4،ع2، ص ص 703- 715.
16. الحربي، عليا سعد ثويني. (2017). توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تطبيقها في المدارس الثانوية للبنات من وجهة نظر المعلمات في مدينة الرياض. ***مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 1***(11)، 85-138.
17. حفيزة، جلالي. (2016). *دور مصادر المعلومات الإلكترونية في تعزيز خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية دراسة* **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
18. الحوامدة، سناء أرشد. (2018). دور وحدات التطوير الإداري في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في الجامعات الأرنية الرسمية من جهة نظر القادة الإداريين فيها: المشكلات والحلول **[أطروحة دكتوراه، غير منشورة]**. كلية التربية، جامعة اليرموك: الأردن.
19. حيدر، عبد اللطيف حسين. (2004). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة في كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. **مجلة كلية التربية**، 19(21)، 1-44.
20. الراكضي، ميمونة عبد العزيز. (2017). تصور مقترح لتفعيل دور مراكز مصادر التعليم بالمدارس الثانوية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. كلية التربية، جامعة القصيم: السعودية.
21. رحب، شيخة حسن أحمد. (2014). أنموذج مقترح لآليات تطبيق الإدارة بالقيم في المكتبات الجامعية بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
22. رحومة، خالد مطهر، (2019)، المكتبات الجامعية: دراسة لتطوير مكتبة كلية العلوم جامعة الزيتونة، **مجلة جامعة الزيتونة**، ع 32، ص ص 148- 166.
23. رشيدة، مزهود. (2016). *التخطيط الاستراتيجي ودوره في زيادة فعالية العاملين بالمكتبات الجامعية* **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

24. رمضان، صلاح السيد عبده، ومهناوي، أحمد غنيم. (2014). استراتيجية مقترحة لتفعيل دور التربية المستمرة في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة العربي. ***مجلة المعرفة التربوية، 3***(2)، ص ص 541 – 614.

25. الرواس، عصام بن علي. (2007، ديسمبر 2–4). ***مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا*** [ورقة مقدمة] المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2، مسقط. عمان، الأردن

26. الزبياني، محمد عودة. (2012). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية. ***رسالة الخليج العربي، 33***(124)، ص ص 153–200.

27. الزبيدي، صباح حسن عبد، (2008، يوليو10–13). **دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب ألمعلوماتي نظرة نقدية** [دراسة مقدمة]. مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي (الإرهاب في العصر الرقمي)، وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي جامعة بابل.

28. السامعي، عبد العالم أحمد حمود. (2014). **واقع تقنيات المعلومات والاتصالات في المكتبات الجامعية بمحافظة تعز دراسة ميدانية** [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، جامعة تعز، تعز، الجمهورية اليمنية.

29. شرف الدين، علي يحيى علي محمود. (2014). ***تطوير الأداء الإداري للجامعات اليمنية في ضوء إدارة التميز*** [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية جامعة عين شمس، مصر.

30. شريان، جميل طاهر. (2021). أنموذج مقترح لنظام المكتبات الرقمية بالجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

31. الشريف، عبد الله بن عابد بن عبد الله. (2015). ***استراتيجية إدارية مقترحة لتطوير الكليات الجامعية في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة*** [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

32. شوكت، إيناس محمد. (2005، مارس2–5). المكتبات ومرافق المعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعرفة، المؤتمر الخامس عشر (الدورة الثانية) للإلحاد العربي للمكتبات والمعلومات. ***مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، 12***(24)، 249–254.

33. الصبري، عمر أحمد محمد قايد. (2017). ***متطلبات تطبيق الإدارة الجودة الشاملة في المكتبات، الجامعية اليمنية*** [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

34. العاني، حام بن إسماعيل، الكاملي، عبد القادر بن عبد السلام، والغامدي، منصور بن محمد. (2014). التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مدية الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

35. عبد العال، ياسر علي عليان. (2019). درجة امتلاك الإدارة الجامعية في جامعة آل البيت لمهارات التخطيط الاستراتيجي، كلية العلوم التربوية جامعة آل البيت، السعودية.

36. العطاب، محمد عبد الله أحمد. (2016). ***المكتبات العامة في اليمن دراسة تقويمية***. منشورات المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات.

37. العلايا، فتحية أحمد حسين. (2017). تصور مقترح لتطوير الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

38. عمير، كمال و كريم ، مراد،(د.ت)، **برامج التكوين لأخصائي المكتبات و المعلومات و مدى توافقها مع متطلبات مجتمع المعرفة :دراسة وصفية للبرامج المعتمدة بمعهد علم المكتبات و التوثيق بجامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري،**

39. علي، منال السيد أحمد. (2015). خصائص مجتمع المعرفة وشموله لمجتمع المعلومات وسياساته ومدى توافق السياسة المعلوماتية الصينية للمجتمع المعرفي المصري والعربي. مجلة اعلم علمية محكمة، (14)، 13-46.

40. عموري، سمراء كحلات، وعمر شابونية. (2013، نوفمبر 26-27). توجهات المكتبة الجامعية العربية نحو مجتمع المعرفة في ظل تغيرات البيئة الأكاديمية (إعادة اختراع المكتبة) [دراسة مقدمة]. إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الرياض السعودية.

41. عيد، محمد إبراهيم. (2006). مقومات مجتمع المعرفة، مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

42. الفضلي، عبد الله علي. (2006). ***المكتبات الجامعية في الجمهورية اليمنية***. دار الكتب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

43. القدسي، نبيل عبد الله نعمان. (2003). ***المكتبات الجامعية في اليمن***. دار الكتب، الجمهورية اليمنية.

44. القلع، محمد أحمد. (2017). المكتبات الجامعية: التخطيط لتنميتها الشاملة. ***مجلة حولية المكتبات والمعلومات،*** (1)، ص ص 195-230.

45. القوقا، أديب إبراهيم. (2005). التجربة المكتبية الأكاديمية في جامعة الأقصى بغزة. مكتبة الإسكندرية، مصر.

46. الكاف، على جمال أحمد. (2009، أكتوبر 11-13). **الجودة ونظام الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية** [ورقة مقدمة]. للمؤتمر الثالث للتعليم العالي: تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث.

47. كحلات، سمرة. (2014). ***المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة دراسة ميدانية بمكتبات جامعة الشرق الجزائري*** [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم المكتبات ومراكز التوثيق، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة، الجزائر.

48. محمد، مولاي. (2018). دور المكتبات ومراكز المعلومات في التنمية المستدامة الجزائرية السعودية في ظل تكنولوجيا المعلومات. ***المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، 22***(43)، 9-39.

49. محيي الدين، حسانة. (2007). التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة. ***مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، 12***(12)، ص ص 50-70.

50. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. (2009، يونيو 2-مايو 31). ***نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية*** [تقرير مقدم]. المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي القاهرة، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998 – 2009).

51. المؤتمن، منى. (2004). ***مدير المدرسة لقيادة التغيير***. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

52. مؤسسة هينرخ بل مكتب الشرق الأوسط لآراء. (2009). التنشيط في المكتبات العامة نصائح عامة واقتراحات محددة، ***مجلة السبيل***، ص ص 1-66.

53. ميمونة، سي الطيب ومورد، بناط. (2018). تأثير خدمات المكتبات الجامعية على رضى المستفيدين: دراسة ميدانية بالمكتبة الجامعية المركزية للمركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم علم

المكتبات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة.

54. النبوي، أمين محمد، حنفي، محمد طه، وشتا، عادل محمد حسن سليمان. (2015). إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: دراسة مقارنة. مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، 93(2)، ص 775– 862.

55. الوردي، زكي حسين، ولازم المالكي، مجبل. (2002). ***المعلومات والمجتمع***. مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

56. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي**. (2020). الرؤية الاستراتيجية (2025)، صنعاء الجمهورية اليمنية.

57. وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي. (2006–2010). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية، خطة العمل المستقبلية 2006–2010م. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

58. وهيبة، بن ناجي. (2016). آليات تطوير المكتبات الجامعية من خلال إدارة المعرفة: رؤية أخصائي المعلومات دراسة ميدانية بمكتبات جامعة عباس لغرور خنشلة [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العربي التبسي، الجزائر.

ثانيًا: المراجع الاجنبية"

1. Alshowaiter, Fathy Abdulrahman. (2020). Yemeni Universities Administrations Role in Teaching Process and Serving Society during Covid-19 Pandemic. ***Journal of Innovation and Industrial Development, Algeria, 3***(1), 87-116.
2. Dahlman, Carl. J. (2005). ***"Filand as Knowledge Economy Elements of success and lesson learned"***. International Bank For Reconstruction and Development. word Bank.
3. Getachew, E. (2015). ***Inclusive Knowledge Societies: A Review of Unesco,s Action in Implementing the Wsis Outcomes***. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
4. Hamid ،Norsiah Abdul & Zaman ، Halimah Badioze. (2009). Framework of Malaysian Knowledge Society Results From Dual Data Approach Word. Academy Science Engineering and Technology.
5. Naim , H. A., Maria, G. Carvalho Instituto Superior Tecnico, Lisboa, Portugal. (2010). The Knowledge Society: A Sustainability Paradigm. *a papers series of the south-east European Division of the World Academy of Art and Science (SEED-WAAS), 1*(1), 28-41.